البلدان المغاربية وتحديات الاقتصاد الجديد

Maghreb countries and the challenges of the new economy

لحمر عباس [1]*.

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، (الجزائر)، abbess.lahmar@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2017/11/22 ؛ **تاريخ المراجعة**: 2018/07/14 ؛ **تاريخ القبول**: 2018/09/26 .

ملخص: ارتبط الاقتصاد الجديد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تكون فيه المعلومات ركيزة جديدة وتحدي تنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، ويتطلب هذا الاقتصاد بيئة رقمية عالية وبنية تحتية قوية، وتلعب فيه المعرفة دورا أساسيا في تحريك الاقتصاد. لقد بدلت البلدان المغاربية جهودا معتبرة ومبادرات عديدة لتحسين بيئتها الرقمية وتوفير فرص النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية للوقوف على ملامح الاقتصاد الجديد والدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى دراسة واقع البيئة الرقمية في البلدان المغاربية ومقومات اندماجها في الاقتصاد الجديد والتقليص من الفجوة الرقمية الموجودة.

الكلمات المفتاح : الاقتصاد الجديد، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البيئة الرقمية، شبكة الانترنت، الهاتف النقال، الفجوة الرقمية.

تصنيف JEL : O33 .

Abstract: The new economy has been associated with the information and communication technology, where information is an important pillar and a competitive challenge for enterprises and economies. This economy requires in a high digital environment and a strong infrastructure, in which knowledge plays a key of the economy. The Maghreb countries have made considerable efforts and initiatives to improve their digital environment and provide access to ICTs.

This research aims is to identify the features of the new economy and the strategic role of ICT, as well as to study the reality of the digital environment in the Maghreb countries and their integration into the new economy and reduce the existing digital divide.

Keywords: New economy, ICT, Digital environment, Internet, Mobile phone, Digital divide.

Jel Classification Codes : O33 .

* **لحمر عباس** : **الإيميل**: abbess.lahmar@univ-mosta.dz

- تمهيد :

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالاتانقلابا حقيقيً ا في النشاط الاقتصادي وأدخلت البشرية في عصر جديد هو عصر المعلومات والمعرفة، وساهمت بذلك في اندماج وارتباط مختلف الأطراف العالمية في منظومة مالية وإعلامية ومعلوماتية واحدة، فالتطور الكبير الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساعد الدول المتقدمة على الدخول في دورة اقتصادية جديدة منحت لها إمكانيات كبيرة في تحقيق التراكم الرأسمالي، في حين نجد أن البلدان المغاربية تبقى تعاني من مشكلة الفجوة الرقمية فقد وجدت هذه البلدان نفسها أمام تحديات الاقتصاد الجديد الذي تشكل تحت تأثير عوامل مختلفة من أهمها التقدم التقني والتكنولوجي، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي أصبح الاهتمام منصبًا حول نمو إنتاجية العمل والأفضلية التنافسية بين المناطق والبلدان، أما على مستوى الاقتصاد الجزئي يركز الاهتمام على التنظيم وطبيعة العمل وأهمية إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبحت تمثل تحديات كبرى تفرض على البلدان المغاربية العمل على تحسين فعاليتها وامتلاك أسباب التفوق التكنولوجي في المستقبل من خلال بدل جهود إضافية لتحسين بيئتها الرقمية وتصميم إستراتيجيات شاملة لأجل التحكم في المعرفة والخبرة والتسيير الجيد وتحسين جودة الخدمة، لأن الوضع الجديد سيفرض على البلدان المغاربية تبني توجهات إستراتيجية مستحدثة تسمح بالانفتاح واعتماد أساليب متطورة تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الجديد.

1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومظاهر الاقتصاد الجديد.

لقد عرفت السنوات القليلة الماضية ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي شكلت من خلالها المعلومات والمعارف أسس قوية ورئيسية لتحسين الإنتاجية والنمو، وهذا بعدما كان دورها في الماضي محدودا مقارنة بالموارد المادية الأخرى، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت من أهم أدوات العمل المستحدثة، حيث يمنحها اليوم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة متنامية، فهي تشكل عاملا حاسما في التحول السريع للنماذج الاقتصادية والاجتماعية ولها قدرة على تسريع وتيرة تداول المعلومات، وتعتبر كمصدر أساسي لخلق الثروة وتحسين القدرة التنافسية.

لقد خلق الاقتصاد القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رأي العديد من الخبراء الإستراتيجية الوحيدة الفعالة لتحسين القدرة التنافسية للبلدان والمناطق والمؤسسات في الأسواق العالمية، حيث أصبحت مزايا العقود السابقة التي تشمل الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة ليست أكثر المزايا في مجتمع المعلومات الناشئ حديثا أو الاقتصاد الجديد، ويرى (Hayek, 1937) في كتابه الاقتصاد العمل والمعرفة أن نشر وجمع المعلومات خلق نوعية جديدة للاقتصاد، كما أن المعلومات أصبح ينظر إليها كسلعة، وهذا ما دفع بالاقتصاديين والباحثين إلى إعلان مولد "اقتصاد جديد" مرتبط بأوجه التقدم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1.1 الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن الإسهامات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن ملاحظتها من خلال التغيرات التي أحدثتها، ونستطيع رؤية هذه الآثار في تغير العلاقات الاجتماعية وسرعة شمولية الأسواق وظهور مراجع جديدة للإعلام، فلقد أصبح للمعرفة العلمية والعملية دور أساسي في توليد الثروة وزيادة حجمها، كما أن استخدام الوسائل التقنية والأدوات التكنولوجيا المتقدمة ساهم في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية، ولا شك أن هذه الإسهامات ستسد النقص في التكنولوجيا القديمة وتفجر آفاقا جديدة، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي واحدة من ركائز الاقتصاد الجديد وذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تساعد على تحسين كفاءة العمل وخفض التكاليف، بالإضافة إلى تنمية القطاعات الأخرى وتوفير فرص عمل جديدة [1].

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير علاقات العمل، وكانت هناك تحولات في الطرق التعليمية والتنظيمية والثقافية (Araya & Peters 2010) ، كما أن استخدام هذه التكنولوجيا كان له دور حاسم وقوي في تنمية الاقتصاد الجديد، خاصة بالنسبة لشبكة الانترنت التي أتاحت فرصا جديدة في التركيز على الكفاءات وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار وتطوير العلاقات بين المؤسسات والزبائن وتحسين أنشطة الشركات والمشروعات، وبمنظور أخر فإن استخدام الوسائل التقنية المتقدمة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهمت في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وذلك من خلال ما تتيحه هذه التكنولوجيا التي تعتبر كقطاع أساسي له دوره في تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من العوامل التالية[2]:

- تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين الإنتاجية؛
- توفير الاتصال الفوري وسهولة التواصل وإجراء المعاملات؛
- زيادة فرصة الاختيار في السوق والحصول على السلع والخدمات الغير متاحة؛
- توسيع النطاق الجغرافي للأسواق؛
- قناة المعرفة وجميع أنواع المعلومات.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأساس في تقوية العلاقات بين شركاء المصلحة، ويظهر ذلك من خلال العلاقات التي تشمل العمال مع مؤسساتهم، الزبائن مع المؤسسات والإدارات، المؤسسات مع بعضها بعض (Meier & Stormer, 2009)، وتشير هذه النماذج إلى تطور العملية الاتصالية وتسهيل تبادل المعرفة والتعاون، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاحت ظهور خدمات جديدة وأدت إلى التقليل من الاتصالات الشخصية المباشرة، وهذا من خلال عقد المؤتمرات عن بعد والبريد الإلكتروني وخدمات التجارة الالكترونية، وتكنولوجيا المعلومات تساهم في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 30% من الناتج المحلي الإجمالي وسمحت بخلق العديد من مناصب الشغل في مدة 5 سنوات.

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمتها في التنمية شجعت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين (2007/ 5) على تحسين البنية التحتية لهذا القطاع الذي من شأنه تغيير طبيعة الصناعات والتأثير على المنتجات والخدمات والأسواق، وعلى العوامل الإستراتيجية والتنظيمية، حيث تساعد هذه التكنولوجيا على ترشيد التكاليف وتقليص الجهود، و لها أثر إيجابي على زيادة الإنتاجية ونمو العمالة والاستثمارات المتنقلة وكذا تسريع نمو المبيعات والتغلب على العزلة وزيادة فعالية المنافسة، وعموما يمكن حصد بعض الانعكاسات الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يلي:

- تحسين المناخ التنافسي وزيادة فعالية الأسواق وتخفيض تكلفة الصفقات؛
- تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال من خلال وضع ترتيبات وإجراءات أكثر مرونة؛
- زيادة الاختراعات والتجربة من الإنتاجية وزيادة المنتوجات الآمنة والصحية؛
- دخول أحسن إلى الخدمات الأساسية، وزيادة عائد الاستثمار في التعليم والصحية؛
- استجابة أحسن من قبل أصحاب القرار لمختلف الشرائح والأقليات؛
- تقوية رأس المال الاجتماعي من خلال الروابط بين الأشخاص والمجموعات؛
- تنمية قدرات الأفراد من خلال اكتساب معارف جديدة نتيجة للتدفق الهائل للمعلومات؛
- تقديم طرق جديدة في ممارسة الأعمال ومساعدة المؤسسات على تحقيق المرونة.

2.1 خصائص الاقتصاد الجديد ومظاهره.

أدى التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيير الاقتصاد العالمي وظهور الاقتصاد الجديد الذي يتميز بالصناعة المعلوماتية والمعرفية ويختلف عن الاقتصاد القديم لأن المعرفة عوضت عوامل الإنتاجية التقليدية مثل اليد العاملة والموارد الطبيعية كمصدر أولي للنمو الاقتصادي[3] فالنظام الجديد للنمو له ارتباط بالممارسات التنظيمية الجديدة وتطور المفاهيم التنظيمية والتشريعات[4]، فقد أصدر Kelvin Kelly سنة 1997 في مجلته الخاصة "بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال" أول مقال له يعرف الاقتصاديات الجديدة وهو المقال الذي أصبح فيما بعد عنوان لكتاب صدر سنة 1998، وحسب رأيه فإن الاقتصاديات الجديدة ترتكز على اقتصاد شامل يتعلق بكل العالم يحبذ الأدوات الغير مادية، الإنتاج الفكري، وهذه الاقتصاديات متصلة فيما بينها من خلال نظام الشبكة[5]، ويرى دومنيك أن الاقتصاد الجديد يركز على المعرفة والمعلومات ويعتبر كظاهرة اقتصادية حديثة يميزها النمو السريع للاقتصاديات وتغيير الأنشطة الاقتصادية، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة.

ومن هذا المنطلق فإن الاقتصاد الجديد يستعمل للتعبير عن كّل ما هو متعلق بتكنولوجيا المعلومات الاتصالات أو تلك المتعلقة بالتطور التقني[6] وهو يعبر عن نمو اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الكثيف للمعلوماتية والقوة المعرفية، وعندما نتكلم عن الاقتصاد الجديد نتكلم عن عالم يستخدم فيه الأشخاص أدمغتهم عوض أيديهم، عالم تخلق فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنافس ليس فقط بالنسبة للسلع التي يمكن تعبئتها وشحنها، ولكن أيضا بالنسبة للقروض المصرفية والخدمات الأخرى التي لا يمكن تغليفها، ومن أهم العناصر الحاكمة لآلة تطور الاقتصاد الجديد ما يلي[7]:

- القدرة على إنشاء المفردة المعرفية، والوصول إلى مواردها لضمان القدرة على التنافس؛
- سيادة نمط جديد من التغيرات الجذرية في قطاعات متعددة ضمن بيئة التجارة والأعمال؛
- تزايد الحاجة إلى دعم ترسيخ أنشطة منظومة الابتكار الوطنية؛
- الدور الفاعل الذي تؤديه الحكومة في توفير وديمومة البيئة الاتصالية المناسبة لإنجاح أنشطة الاقتصاد الرقمي.

وبمنظور أخر فإن الاقتصاد العالمي بدء يتجه نحو المنتجات ذات الكثافة المعرفة فهناك توجه مضطرد نحو بناء اقتصاديات معرفية مبنية على شبكات للاتصالات والمعلومات على غرار الاقتصاديات التقليدية المبنية تاريخياً على الثروات المادية والطبيعة مثل المناجم والمعادن، فالتطور الاقتصادي العالمي قد ارتكز وبشكل متزايد على التطور التقني والعلمي أكثر من اعتماده على التطور الكمي في الإنتاج، وهذا راجع إلى كون المجتمعات المعلوماتية تتضمن سياقا مجتمعيا مواتيا لنشاط منظومة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي جعلت الاقتصاد الجديد يتميز بعدة خصائص منها ما يلي[8]:

- كثافة معرفية متصاعدة في كّل الصناعات إضافة إلى قطاع الخدمات؛
- هبوط في كثافة المورد للنشاط الاقتصادي، مع انخفاض أهمية حساسية الموارد الطبيعية؛
- تركيز كلّي ناتج عن سيولة دولية لرؤوس الأموال، تكنولوجيا النقل والاتصالات، واليد العاملة المؤهلة؛
- مستويات عالية للإنتاجية في التصنيع خاصة في البلدان المتقدمة مع علاقة متناهية بين التكنولوجيا والنوعية.

إن تعبير الاقتصاد الجديد يعطي للثورة التكنولوجية الحالية عبارة الاقتصاد الرقمي[9]، فالإنترنت وشبكات النطاق العريض والتطبيقات النقالة تشكل أسس الاقتصاد الرقمي الذي يساعد على اندماج الاقتصاد العالمي ويكون فيه تفاعل وتكامل وتنسيق مستمر بين تكنولوجيا

المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، والنشاطات الاقتصادية من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري (السرعة في الأداء).

إن فرضية تفسير مظاهر الاقتصاد الجديد ترتبط أساسا بالأهمية التي تكتسبها التغيرات في النشاط الاقتصادي، فهناك ثلاثة تطورات كبرى تشكل ميل عام لتزايد الدور الاقتصادي للمعرفة والمعلومات (تزايد حصة رأس المال اللامادي في المخزون الحقيقي لرأس المال، توسع الصناعات المرتكزة على المعرفة، زيادة مناصب العمل ذات الكفاءات العالية)، فهناك نظام جديد بدء يتشكل في إطار مراحل بناء قدرات جديدة وكيفية استغلال هذه القدرات، وهذا النظام يعتبر نظام الإبداع الدائم اقتصاد التغيير المستمر الذي يرتبط بمستويات التكوين الجيد والكفاءات العالية، مع ارتباط العرض والطلب بالمعلومة وظهور منتجات جديدة أكثر أداء وأقل تكلفة.

إن العودة إلى خلق مناصب عمل جديدة ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الاقتصاد الجديد فبين سنة 1993 ونوفمبر 1999 خلق الاقتصاد الأمريكي 20 مليون منصب شغل في الخدمات، بينما في القطاع الصناعي بقي مجموع مناصب العمل مستقر نسبيا، كما أن النمو الذي تم ملاحظته في قيم البورصة للمؤسسات ذات التكنولوجيا العالية والانهيار المتتالي للعمالقة مثل كوكا كولا أو بروكتر وكامبل، تم تأكيدها من طرف العديد على أنها إشارات للدخول في الاقتصاد الجديد، فالتوسع في القطاع التكنولوجي والطرح الأولي للأسهم يقف تحديداً وراء تنامي أصحاب الثروات الكبار الذين حققوا ثروتهم في قطاع الانترنت مثل Ameritrad في الو.م.أ و Lastminute.Com وQSL في بريطانيا وإلى حد ما Soft Bank, red HAT, Yahoo, E-Bay, Amazon في أسيا، ومن مجموع الرأس مال المجازف البالغ 48 مليار دولار المستثمر في السوق الأمريكية، ذهب 30 مليار دولار منه إلى مشاريع وشركات الانترنت[10] وقد سمحت الانترنت بالنمو السريع للعمالقة الجدد في الاقتصاد الأمريكي ففي سنة 2004 تجاوزت القيمة المالية لأسهم شركة ميكروسوفت وشركة إنتل الناتج الداخلي الخام لروسيا[11]و بين 1 ماي 1999 و09 مارس 2000، كوكا- كولا وبنك أمريكا خسرتا كّل واحدة منهما 50 مليار دولار كقيم في البورصة، وفي نفس الوقت فإن منتج Micro Processeurs INTEL لاحظ تزايد قيمه في البورصة بـ 192 مليار دولار، كما أن منتج الهاتف النقال NOKIA كانت الزيادة التي حققها تقدر بـ 161 مليار دولار، وفي أفريل2000 فاقت قيم البورصة لمصمم البرامج ORACLE الشركات الثلاث الأولى لصناعة السيارات[12].

2. واقع البيئة الرقمية في البلدان المغاربية.

لقد استطاعت الدول المتقدمة الاستحواذ على نسبة كبيرة من عدد مستخدمي الانترنت ومشتركي الهاتف النقال، بينما بقيت البلدان النامية معلقة بالاتصالات البعيدة المحدودة وعالية الكلفة والرديئة والوصول إلى الانترنت في هذه البلدان محدود جداً، وعلى الرغم من أن شبكة الانترنت تم التوسع فيها وتطويرها منذ السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامها في أوروبا كان في نهاية نفس العقد، إلى أن الدول النامية بدأت تطويرها بعد عشرين سنة تقريباً، وهذا ما يعكس بصورة واضحة سيطرة الدول المتقدمة على قطاع المعلومات والاتصالات، وقد سمحت سياسة الإصلاحات التي قامت بها البلدان المغاربية في هدا القطاع إلى تأمين المنافسة وتنويع الاقتصاد بالإضافة إلى تحسين الخدمات في إطار مفهوم شامل للتنمية، وهذا كله يدخل ضمن المحاور الكبرى للبرامج الحكومية التي تدور حول سياسة الانفتاح، وكان نتيجة ذلك تحرير قطاع الاتصالات وتزايدت نسبة عدد مستخدمي الانترنت والهواتف النقالة.

1.2 مؤشرات الهاتف الثابت والنقال في البلدان المغاربية.

أشارت تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات من قبل أنه مع نهاية 2013 سيصبح عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة على المستوى العالمي (الشكل 1) مساويا تقريبا لعدد سكان الكرة الأرضية، وهذا يعكس بصورة واضحة أن اشتراكات الهاتف النقال تعرف نموا سريعا، وتشير إحصائيات منظمة اليونسكو إلى أن الدول الصناعية المتقدمة تسيطر على 92% من الطيف اللاسلكي، ففي حين لا يزيد عدد سكان اليابان عن 5% من سكان القارة إلى أنها تحصل على نسبة 63% من أجهزة التلفزيون و89% من أجهزة الهاتف.

شكل 1: التقارب بين عدد اشتراكات الهواتف النقالة وعدد سكان العالم.

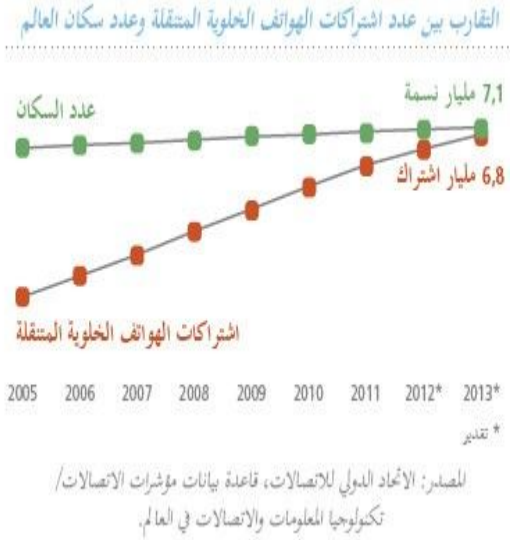

وتعتبر شبكة الاتصالات الهاتفية بوابة الدخول إلى عصر المعرفة والمعلومات، حيث عملت معظم الدول على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات، واستكملت تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية، غير أنه بالنسبة للبلدان المغاربية تبقى دون المستوى العالمي المطلوب حيث لم يكن يتجاوز عدد الخطوط في الدول العربية مجتمعة (109 خط لكل 1000 نسمة) في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى 561 خطا لكل 1000 نسمة، أما عدد حاملي الهاتف المحمول في كافة المنطقة العربية فقد زاد بنسبة 340% خلال السنوات الأخيرة[13]، ففي سنة 2011 بلغ إجمالي مشتركي الهاتف المحمول في الدول العربية 346,360,198 مشترك، وسجلت إحدى عشرة دولة عربية مستويات تخطت حاجز 100% في انتشار الهاتف المحمول (**جدول 1**)، ومن ضمنها البلدان المغاربية تونس 115.42%، المغرب 112.75%، ليبيا 166.67%، بينما جاءت الجزائر في المرتبة 106 عالميا بمعدل انتشار 96.26%.

جدول 1: معدل انتشار الهاتف المحمول في الدول العربية.

انتشار الهاتف المحمول في الدول العربية - 2011					
	الدولة	عدد السكان	عدد المشتركين	معدل الانتشار %	الترتيب العالمي
1	السعودية	28,376,355	53,700,000	189.24	4
2	عمان	2,859,457	4,809,248	168.19	8
3	ليبيا(*)	6,000,000	10,000,000	166.67	10
4	قطر	1,707,756	2,794,043	163.61	15
5	الإمارات	8,494,707	11,727,401	138.06	29
6	الكويت	3,697,292	4,973,160	134.51	32
7	البحرين	1,316,750	1,693,650	128.62	37
8	الأردن	6,249,000	7,483,000	119.75	53
9	تونس	10,732,470	12,387,656	115.42	61
10	المغرب	32,419,800	36,554,000	112.75	65
11	مصر	81,348,421	83,430,000	102.56	95
12	الجزائر	37,100,000	35,711,159	96.26	106
13	لبنان	4,222,836	3,389,000	80.25	131
14	العراق	33,564,325	24,413,656	72.74	139
15	فلسطين	4,231,084	2,865,000	67.71	148
16	السودان	41,919,368	25,107,343	59.89	156
17	سورية	21,381,111	12,791,647	59.83	157
18	اليمن	24,312,000	12,530,235	51.54	166
	الإجمالي	**349,932,731**	**346,360,198**	**98.98**	-
المصدر: مدار للأبحاث والتطوير		(*) الاتحاد الدولي للإتصالات			

ويعتبر الهاتف النقال النموذج الناجح في الجزائر، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة عدد المشتركين تجاوزت 32 مليون مشترك سنة 2012 بعد أن كان عدد المشتركين لا يتجاوز نسبة 9 ملايين خلال منتصف سنة 2005، وقد عرف قطاع النقال في الجزائر دخول خدمات الاتصالات المتنقلة الجيل الثالث، وقد وصل عدد المشتركين في الجيل الثالث حسب إحصائيات سلطة الضبط في ديسمبر 2014 إلى 8 ملايين و231 ألف مشترك، وأن كثافة الاشتراك الإجمالية (جي أس أم+الجيل الثالث) هي 115،1 % بالنسبة لعدد سكان يبلغ 39،5 مليون نسمة، أما بالنسبة للمغرب فبعد أن كان عدد خطوط الهاتف المحمول سنة 2005 (41 خط لكل 100 فرد)، وصل العدد إلى (72 خط لكل 100 فرد) سنة 2008، ثم تضاعف عدد المشتركين ووصل سنة 2011 إلى أكثر من 36 مليون و500 ألف مشترك من إجمالي عدد السكان الذي بلغ أكثر من 32 مليون و400 ألف نسمة، وقد بلغت حظيرة الهاتف النقال 44،26 مليون مشترك مع نهاية 2014[14]، وفيما يتعلق بتونس فقد تجاوز عدد خطوط الهاتف المحمول سنة 2008 (56 خط لكل 100 فرد)، ووصل عدد المشتركين سنة 2011 إلى أكثر من 12 مليون و300 ألف مشترك من إجمالي عدد السكان المقدر ب 10 ملايين و732 ألف نسمة [15] بمعدل انتشار تجاوز 115 %، وشهدت قاعدة مشتركي الهاتف المحمول في ليبيا انخفاضا حادا في عام 2011 بعد أن كان عدد المشتركين يقدر بأكثر من 10 ملايين مشترك مقابل حجم سكاني يقدر ب 6 ملايين نسمة، وهذا ما جعلها في المرتبة الأخيرة بالنسبة لمؤشر النمو في المنطقة العربية (**جدول 02**)، مع معدل نمو سلبي نسبته (8.26 - %)، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى الاضطرابات السياسية التي اجتاحت البلاد خلال تلك الفترة، أما بالنسبة لموريتانيا التي تندرج ضمن البلدان المنخفضة الدخل فقد تجاوزت نسبة المشتركين في الهاتف النقال ثلثي السكان، بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز (24 خط لكل 100 فرد) ووصلت سنة 2008 إلى أكثر من (67 خط لكل 100 فرد)، وبلغت نسبة الانتشار سنة 2010 معدل 96%.

جدول 2: نمو اشتراكات الهاتف المحمول في الدول العربية.

نمو اشتراكات الهاتف المحمول في الدول العربية 2010-2011				
الترتيب	الدولة	اشتراكات 2010	اشتراكات 2011	نسبة النمو%
1	السودان	18,303,000	25,107,343	37.18
2	اليمن	10,268,045	12,530,235	22.03
3	لبنان	2,841,385	3,389,000	19.27
4	مصر	70,620,000	83,430,000	18.14
5	سورية	11,050,421	12,791,647	15.76
6	المغرب	31,982,000	36,554,000	14.30
7	الأردن	6,620,000	7,483,000	13.04
8	الكويت	4,450,000	4,973,160	11.76
9	تونس	11,114,206	12,387,656	11.46
10	البحرين	1,530,000	1,693,650	10.70
11	فلسطين	2,604,000	2,865,000	10.02
12	الجزائر	32,780,165	35,711,159	8.94
13	العراق	22,604,498	24,413,656	8.00
14	الإمارات	10,926,019	11,727,401	7.33
15	عمان	4,606,133	4,809,248	4.41
16	السعودية	51,600,000	53,700,000	4.07
17	قطر	2,763,540	2,794,043	1.10
18	ليبيا (*)	10,900,000	10,000,000	-8.26
	الإجمالي	307,563,412	346,360,198	12.61
المصدر: مدار للأبحاث والتطوير		(*) الاتحاد الدولي للاتصالات		

عرفت خطوط الهاتف الثابت في المنطقة المغاربية تطورا ملحوظا ولكن بمعدل نمو بطيء، ففي الجزائر ظل الهاتف الثابت حكًرا على متعامل عمومي واحد، وتسجل سوق الاتصالات الثابتة معدلات استخدام منخفضة، حيث حققت نحو 9،1 % من السكان في نهاية العام 2007، وخلال نفس السنة كانت حصة سوق الهاتف الثابت في الجزائر 11% مقابل 89% الحصة السوقية للهاتف النقال[16]، وفي 2010 تم تسجيل 53471 طلب حصول على خط ثابت، مع إحصاء 166 وكالة تجارية و110 فرع، وتسجيل كذلك 4425 خدمات الهاتف، و212040 خطوط أكشاك متعددة الخدمات، كما كشفت اتصالات الجزائر مؤخرا عن وجود 3،3 مليون مشترك في الهاتف الثابت نهاية مارس 2016، أما بالنسبة للمغرب فقد سجلت نسبة خطوط الهاتف الثابت (9،5 خط لكل 100 فرد) سنة 2008، ووصل عدد المشتركين في 2012 إلى حوالي 4،3 مليون مشترك وعدد الأكشاك العامة 75000 كشك بعد أن كان العدد 128000 كشك سنة 2011، غير أن حظيرة الهاتف الثابت في المغرب سجلت انخفاضا من حيث عدد المشتركين يقدر ب 5،14% مع نهاية سبتمبر 2014 ووصل عدد المشتركين 2 مليون و570 ألف مشترك و بلغت نسبة نفاذ الهاتف الثابت 7،8%، وفي تونس وصل عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 1،1 مليون مشترك خلال 2013/2012 وعدد الأكشاك 12000 كشك بعد أن كان العدد 28000 سنة 2012[17]، وقد كانت النسبة من قبل (12 خط لكل 100 فرد) سنة 2008، أما في موريتانيا فقد سجل عدد المشتركين في الثابت سنة 2008 نسبة (4،2 خط لكل 100 فرد)، بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز (3،1 خط لكل 100 فرد) سنة 2005، أما ليبيا فقد بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت سنة 2008 نسبة (16،4 خط لكل 100 فرد) وهذا حسب تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

2.2 واقع شبكة الانترنت في البلدان المغاربية.

لقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط 9،110 مليون بالنسبة لإفريقيا و2،63 مليون في الشرق الأوسط، هذه المعطيات تعكس بصورة واضحة حجم الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فقد سجلت نسبة مستخدمي الانترنت في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط خلال سنة 2010 معدل 6،5% و 2،3 % على التوالي في حين نجد أن النسبة وصلت في أوروبا إلى 2،24% وأمريكا الشمالية 5،13% وهذا يمثل نسبة المستخدمين إلى عدد المستخدمين في العالم، وقد تغيرت هذه النسب سنة 2015 (شكل 4) وسجلت منطقة إفريقيا نمو وصل إلى نسبة 9،8%، وأسيا 48،2% .

شكل 2 : مستخدمي الانترنت في العالم.

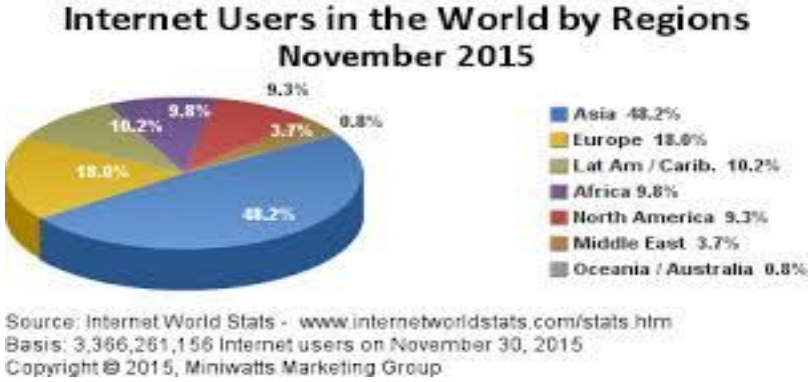

وفي الواقع فإن السمات الأساسية للبلدان المغاربية والإصلاحات التي قامت بها أفرزت نتائج أدت إلى ضعف قدرة اقتصادياتها على الانتفاع الإيجابي من التطور التقني والتكنولوجي، سواء من خلال ضعف إسهامها في توليد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أوضعف الكفاءة ودرجة استخدامها بالشكل الذي يحقق إسهامها في نمو النشطات الاقتصادية وتطورها، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال عدد مستخدمي الانترنت في بلدان المغرب العربي، حيث أن عدد مستخدمي الانترنت بين سنة 2012 و2014 بلغ في البلدان المتطورة 77 مشترك لكل 100 ساكن بينما في البلدان النامية تقريبا 31 مشترك لكل 100 ساكن (**شكل 3**)، وهي نسبة ضعيفة.

شكل 3: تطور عدد مستخدمي الانترنت في العالم.

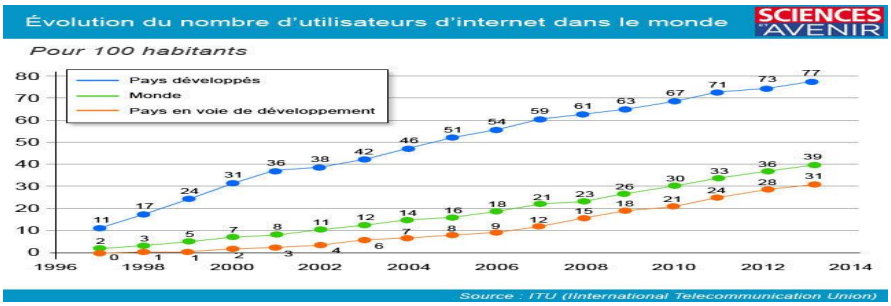

لقد كشف التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2015 من المنتدى الاقتصادي العالمي عن فشل اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية على مستوى العالم في استثمار إمكانات وقدرات تقنيات الاتصالات والمعلومات، وتشير الإحصائيات عن منطقة المغرب العربي إلى أن انتشار الانترنت لا يزال محدودا، ففي الجزائر تم تسجيل 50000 مستخدم في ديسمبر 2000 وفي 2007 انتقل العدد إلى 1920000 ليصل عدد المستخدمين إلى أكثر من 7 ملايين و700 ألف سنة 2011 ، وقد عرفت حركة الانترنت في الجزائر ديناميكية كبيرة حيث وصل عدد المستخدمين (18،09 لكل 100 شخص) سنة 2014 بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز (12 مستخدم لكل 100 شخص) سنة 2008، وتميزت فترة 2014/2013 بظهور خدمات الجيل الثالث التي ساهمت في زيادة عدد المستخدمين حيث أحصت وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصالات 8 ملايين و213 ألف مشترك حسب إحصائيات نوفمبر 2014 حوالي 88% لمشتركي خدمة الدفع المسبق، ومع زيادة عدد مشتركي ADSL وخدمات النطاق العريض اللاسلكي الثابت تضاعف عدد المشتركين ووصل نهاية 2014 إلى أكثر من 9 ملايين و 816 ألف مشترك، أما بالنسبة للمغرب فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في ديسمبر 2000 نسبة 100000 مستخدم، ووصل العدد إلى 4600000 مستخدم سنة 2007، ومع نهاية سنة 2014 سجلت حظيرة الانترنت نموا سريعا قدر ب 62،8% وبلغ عدد المشتركين أكثر من 8 ملايين و500 ألف مشترك بمعدل نفاذ 6،25 %، ويرجع هذا النمو إلى تطور حظيرة الجيل

الثالث والتي أصبحت تستحوذ على 9،88% من الحظيرة الإجمالية للانترنت بعدد مشتركين يناهز 55،7 مليون مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر ب 5،70%، بينما سجلت حصيلة ADSL نموا سنويا يقدر ب 6،19%، وبلغت حصتها الإجمالية في حظيرة الانترنت 1،11%[18]، وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن الرقم قد يتجاوز 16 مليون مستخدم للانترنت في المملكة المغربية.

وفيما يتعلق بتونس فتشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في ديسمبر 2000 كان قد قدر ب 100000 مستخدم، ليصل العدد سنة 2007 إلى 953000 [19]، ثم يقفز بعد ذلك سنة 2011 إلى أكثر من 3 ملايين مستخدم، وخلال 2013 بلغ عدد مستخدمي الانترنت 4 ملايين و200 ألف مستخدم، ويرجع انخفاض عدد مستخدمي الانترنت في الدول المغاربية مقارنة بالدول المتقدمة إلى عدة أسباب منها انخفاض مستوى المعرفة بالحاسوب والانترنت، كما قدر عدد مستخدمي الانترنت في ليبيا سنة 2012 بنسبة 6،0 % أي ما يقابل 954،275 مستخدم، بعد أن كان عدد المستخدمين يتجاوز 1 مليون و355 ألف مستخدم سنة 2011، ويعزي هذا الانخفاض الظروف الأمنية السيئة التي عاشتها ليبيا خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لموريتانيا فحسب وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة فإن عدد مستخدمي الانترنت وصل إلى 29578 مستخدم سنة 2009 وقفزت النسبة إلى 151،161 مستخدم مع نهاية سنة 2012 وهذا بعد أن كانت نسبة المستخدمين سنة 2008 تقدر ب (4،1 مستخدم لكل 100 فرد).

جدول 3: نمو مستخدمي الانترنت في الدول العربية.

نمو مستخدمي الإنترنت في الدول العربية 2010- 2011				
الترتيب	الدولة	مستخدمو الإنترنت 2010	مستخدمو الإنترنت 2011	النمو %
1	المغرب	8,691,338	12,728,464	46.45
2	السودان	4,939,678	6,959,517	40.89
3	اليمن	2,379,724	3,327,558	39.83
4	الجزائر	5,648,315	7,767,641	37.52
5	عمان	842,722	1,146,880	36.09
6	فلسطين	966,781	1,280,172	32.54
7	مصر	16,670,308	21,671,400	30.00
8	تونس	2,737,805	3,432,988	25.39
9	السعودية	11,015,185	13,600,000	23.47
10	العراق	4,516,849	5,510,556	22.00
11	سورية	4,294,791	5,113,749	19.07
12	قطر	734,583	854,958	16.39
13	الأردن	1,884,599	2,187,519	16.07
14	لبنان	1,495,521	1,730,914	15.74
15	البحرين	621,567	715,928	15.18
16	الكويت	1,611,162	1,853,394	15.03
17	الإمارات	4,093,815	4,574,578	11.74
18	ليبيا	1,232,542	1,355,796	10.00
	الإجمالي	74,377,285	95,812,013	28.82

المصدر: مدار للأبحاث والتطوير

بالإضافة إلى نسبة مستخدمي الانترنت فإن عدد مواقع الشبكة الدولية للمعلومات باللغة العربية لم يكن يزيد عن 1% فقط حسب بيانات 2001 ، ويلاحظ في هذا المجال سيطرة اللغة الانجليزية على الشبكة حيث كانت تحتل أكثر من 78% من المواقع وحوالي 85% من مواقع التجارة الالكترونية، كما تم تسجيل وجود 380 مليون مستخدم يستعملون اللغة الانجليزية مقابل 185 مليون اللغة الصينية، و113 الاسبانية و88 مليون يستعملون اللغة اليابانية، مقابل 46 مليون مستخدم عربي، وحسب إحصائيات نوفمبر 2015 فإن عدد مستخدمي الانترنت عبر العالم قد تزايد بنسبة كبيرة وكنتيجة لهذه الزيادة تضاعفت الأرقام والإحصائيات السابقة حول اللغات الأكثر استعمالا على شبكة الانترنت، حيث وصل عدد مستخدمي اللغة العربية إلى أكثر من 168 مليون مستعمل، وقفزت بذلك إلى المرتبة الرابعة بعد اللغة الانجليزية والصينية والاسبانية بعد أن كانت في المرتبة الثامنة سنة 2007.

3.2 متوسط عدد الحواسب في البلدان المغاربية.

تحتل البلدان المغاربية بين مناطق العالم الأخرى أدنى مستوى في الوصول إلى ثقافة المعلومات والاتصالات، حيث تبدو هذه الدول متساوية في فقرها إلى تقنيات المعلومات والاتصالات، ويعد توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة فالإحصائيات تشير إلى نقص شديد في حالة البلدان النامية، ومنها البلدان العربية[20] حيث يبلغ المتوسط 13 حاسوبا لكل (1000 نسمة) بينما يبلغ المتوسط العالمي 783 حاسوب لكل 1000 نسمة، وقد شهدت أجهزة الكمبيوتر في البلدان العربية بصفة عامة انخفاضا في معدل النمو من 18.85% في عام 2010 إلى 12.05% في عام 2011، فيما بلغ عدد الأجهزة 39,728,908 جهاز، مقارنة مع 35,457,349 جهاز في العام السابق (**جدول 4**)، وقد بدا أن النمو في عدد أجهزة الكمبيوتر وصل إلى طريق مسدود، إذ سجلت ثلاث دول فقط نموا أعلى من 20 % مقارنة مع سبع دول في عام 2010.

جدول 4 : قاعدة أجهزة الكمبيوتر في الدول العربية.

قاعدة أجهزة الكمبيوتر في الدول العربية 2010-2011
مرتبة حسب معدل النمو

الترتيب	الدولة	أجهزة الكمبيوتر 2010	أجهزة الكمبيوتر 2011	النمو %
1	الجزائر	2,961,551	3,763,607	27.08
2	العراق	2,067,489	2,545,761	23.13
3	المغرب	2,536,986	3,045,939	20.06
4	السودان	1,826,908	2,068,436	13.22
5	السعودية	7,153,148	8,098,276	13.21
6	عمان	498,911	551,714	10.58
7	الكويت	1,184,631	1,305,955	10.24
8	لبنان	829,520	910,965	9.82
9	الأردن	1,012,413	1,108,866	9.53
10	مصر	5,413,972	5,878,810	8.59
11	اليمن	866,192	938,623	8.36
12	قطر	737,184	798,715	8.35
13	تونس	1,175,191	1,272,643	8.29
14	الإمارات	3,579,752	3,862,177	7.89
15	فلسطين	368,989	396,770	7.53
16	البحرين	454,847	469,360	3.19
17	سورية	1,797,886	1,819,690	1.21
18	ليبيا	991,779	892,601	-10.00
	الإجمالي	**35,457,349**	**39,728,908**	**12.05**

المصدر: مدار للأبحاث والتطوير

لقد جاءت الجزائر في المرتبة الأولى في العالم العربي من حيث النمو وبنسبة 27.08 % و 3,763,607 جهاز، بينما حل المغرب في المرتبة الثالثة عربيا والثانية مغاربيا بعد الجزائر بمعدل نمو 20.06%، تلته تونس 8.29% والرتبة 13 عربيا، وأخيرا ليبيا (- 10.00%)، وقد اقتصر اقتناء أجهزة الكمبيوتر والمعدات في بداية الأمر على الإدارات التابعة للوزارات أو المؤسسات الكبرى، لكن مع بداية التسعينات بدأ الطلب يتزايد على هذا السوق خاصة ، وفي تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سجلت الجزائر نسبة محتشمة حيث بلغت 7.1 بالألف كنسبة مقتني الكمبيوتر، وفي 2005 ومع برنامج أسرتك في إطار مشروع الجزائر الالكترونية ارتفعت النسبة إلى 10.7 بالألف من خلال الحملة التي نظمت لهذا البرنامج التي كانت تهدف للوصول إلى بيع خمسة ملايين جهاز حاسوب بحلول سنة 2010 لكن هذا البرنامج وجد عجزا منذ البداية حيث تم بيع 25000 جهاز فقط في بداية سنة 2008، بعدها استهدفت وزارة البريد والاتصالات سنة 2011 حملة لدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصت هذه الحملة الطلبة والمدرسيين، وقد تم تسجيل زيادة الطلب على أجهزة الكمبيوتر ووصلت نسبة واردات وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنة 2013 نسبة 4،15% [21]من إجمالي واردات الجزائر بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز 2،96 % سنة 2010.

4.2 مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول المغرب العربي.

لقد أظهر تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات حول قياس مجتمع المعلومات لسنة 2015 أن جمهورية كوريا تبوأت المرتبة الأولى في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عامي 2010 و2015 على السواء، حيت ارتفعت قيمة المؤشر الخاصة بها من 8،64 إلى 8،93، وكانت ثمانية من الاقتصاديات العشر الأوائل في تصنيف عام 2015 من أوروبا (الدانمارك، ايسلندا، السويد، المملكة المتحدة،لكسمبورغ، سويسرا، هولندا، النرويج)، إلى جانب اقتصاد واحد أخر من أسيا (هونغ كونغ، الصين)، وتتسم كل هذه الاقتصاديات بارتفاع الدخل مما يعكس العلاقة القوية بين ارتفاع مستويات الأداء في المؤشر وارتفاع الدخل القومي الإجمالي للفرد[22]، كما أظهر التقرير أن البحرين احتلت المرتبة الأولى عربيا و27 عالميا ثم تلتها قطر والإمارات والسعودية والكويت التي تصدرت البلدان العربية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (**جدول 5**) وأشار التقرير كذلك إلى أن جميع الاقتصاديات المدرجة في المؤشر أبدت تحسناً في قيم المؤشر بين عامي 2010 و2015.

جدول 5: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2015		
الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
البحرين	1	27
قطر	2	31
الإمارات	3	32
السعودية	4	41
الكويت	5	46
عُمان	6	54
لبنان	7	56
الأردن	8	92
تونس	9	93
المغرب	10	99
مصر	11	100
الجزائر	12	113
سوريا	13	117
السودان	14	126
جيبوتي	15	148
موريتانيا	16	150

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير2015.

لقد كانت هناك عدة مبادرات من جانب بلدان المغرب العربي، حيت تحققت باستمرار نجاحات متواضعة فيما يتعلق باستخدام الانترنت وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين عامي 2010 و2015، وقد احتلت تونس المرتبة 93 عالميا والتاسعة عربيا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثم تلتها المغرب في المرتبة 99 عالميا و10 عربيا، وبعدها الجزائر في المرتبة 113 عالميا و12 عربيا، أما بالنسبة لموريتانيا فقد جاءت في المرتبة 150 عالميا، ولم يتم إدراج ليبيا في الترتيب الإجمالي والمعدلات الإجمالية لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ربما للأزمة التي يعيشها هذا البلد منذ سنة 2011 إلى يومنا هذا، ورغم التحسن في بعض مؤشرات إلا أن تطبيقات هده التكنولوجيا تبقى محدودة في مجالات معينة مثل خدمات البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على عكس الدول المتقدمة التي تستعمل الشبكة في مجالات أخرى، وهو ما تدل عليه بامتياز نسبة 96% من مواقع التجارة الإلكترونية.

3. التخلف الرقمي ومقومات اندماج البلدان المغاربية في الاقتصاد الجديد.

إن الاقتصاد العالمي الذي يتم تشكيله حالياً نتيجة للتقدم التكنولوجي سيفرض على الدول المغاربية ضرورة القيام بالاصلاحات لأن الوصول إلى القرية العالمية السعيدة التي تتحدث عنها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تتحقق، ولكن تم تشكيل مجموعة من المزارع العالمية التي تقوم بضخ إنتاجها دون أية قيود أو حواجز وإسقاط الدول النامية في هاوية الفقر، لأن الإنجازات الاتصالية الفائقة التقدم الجارية الآن ستعيد خلط معظم الأوراق الاجتماعية والسياسية وتبعث إشباعاً وهمياً للحاجات ومساواة زائفة في الفرص، وهذا الخلط سيغيب المسائل الاجتماعية الأكثر إلحاحاً مثل الفقر والتهميش والإقصاء، نتيجة لاحتكارات الدول المتقدمة للتقنية والتكنولوجيا والتي ستزيد من عمق الفجوة والهيمنة الشبه مطلقة للدول الغربية والشركات المتعددة الجنسيات.

إن عملية وضع سياسات التنمية المعلوماتية في البلدان المغاربية تتسم غالبا بالتعقيد الشديد، وهذه العملية تحتاج إلى درجة عالية من الإبداع والوعي الذي تفتقده كثيرا القيادات السياسية في بلدان المغرب العربي، والتي تقف حائرة بين قناعتها بأهمية التنمية المعلوماتية وبين كيفية إدراجها ضمن قائمة الأولويات الضاغطة للغذاء والمسكن والتعليم والصحة، كما أن تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا في ارتفاع مستمر على الرغم من الانخفاض في الأسعار، فالعالم يشهد اليوم انقساما حاداً بين دول تعتمد على تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة ومتطورة، وبين دول ذات اقتصاديات نمو بطيئة لا تمتلك مقومات التكنولوجيا الحديثة، فالبلدان المغاربية مطالبة اليوم بالوصول إلى فهم أعمق لموضوع الفجوة والبحث عن سبل ومقومات تجاوزها للاندماج في اقتصاد المعرفة والمعلومات.

1.3 العوامل المساعدة على التخلف الرقمي.

تتميز المرحلة الحالية للتطور التكنولوجي بتنمية الخدمات في المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالأمر يتعلق بالحصول على الكفاءات الجيدة من أجل تنمية بعض متطلبات الاقتصاد الجديد، ولقد كان من الطبيعي أن يرتبط هذا التطور بظهور اقتصاد المعرفة والمعلومات الذي أتاح للدول المتقدمة مكاسب جديدة على حساب بقية الدول، ومن المؤكد أنّه لا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات بل يضاهيه أهمية النظر إلى عوامل أخرى من بينها العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- غياب إرادة سياسية وصعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية؛
- ارتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات وحقوق الملكية؛
- سرعة التطور التكنولوجي وتنامي الاحتكار؛
- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المحيط المعلوماتي؛
- ضعف الاستثمار والتوزيع الغير متكافئ للبنية التحتية.

إن ضعف القدرة على توليد مضامين الاقتصاد الجديد ترتبط بشكل أساسي بالضعف الكمي والنوعي للتعليم، وضعف الموارد البشرية وإمكانات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي والتي من شأنها أن تساهم في إفرازات سلبية تؤدي إلى زيادة التخلف الرقمي، فالتعليم يستخدم كوسيلة لتحسين المشاركة السياسية ودعم التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبوجه أعم تنمية المجتمع[23]، كما أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته حيث أن المهارات لها تأثير قوي على النتائج، وكذلك الاستثمار في مجال التربية والتكوين يعطي قوة عاملة مؤهلة تساعد على تفعيل وتطوير الاقتصاد الرقمي مثل سنغافورا وكوستاريكا وهنغاريا.

وتعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية من الأسباب المؤدية إلى التخلف الرقمي، فمعظم الدول المغاربية تتميز بقلة دخول أفرادها لذلك تنشأ الفجوة بسب الفروق في دخول الأفراد، فعلى مستوى العالم قرابة 21% من الأسر في شريحة 40% الأدنى من حيت توزيع الدخل ببلدانهم لا تملك هاتفا محمولا، و71% لا يتاح لهم الانترنت ولا يمكنهم المشاركة في الاقتصاد الرقمي[24]، كما أن الفقر في عالم اليوم يجتاح العديد من الدول، حيث من 6 مليارات ساكن هناك 2,8 مليار يعيشون بأقل من دولار في اليوم، و1,2 مليار (الخمس) من بينهم 44% يسكنون في آسيا الجنوبية يعيشون بأقل من دولار في اليوم، كما تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة إلى أن عدد السكان في العالم الدين يعانون من الجوع وصل سنة 2010 إلى 926 مليون نسمة، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للغداء هناك شخص من كل سبعة أشخاص في العالم يعاني الجوع، وقد كشف تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014 الصادر عن الأمم المتحدة أن الغالبية من الذين يعيشون بأقل 1،25 دولار في اليوم ينتمون إلى منطقتين جنوب أسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وبحسب ما يجري فإن عالم اليوم منقسم اجتماعيا بطريقة أبشع حيث يزداد فيه الفقر والتهميش، بقدر ما يزداد تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولا وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانيا، ففي إحصاء كشفه تقرير بريطاني عن النمو العالمي تم تسجيل أكثر من 826 مليون نسمة في العالم لا يجدون غداء يومهم الكافي و850 مليون لا يقرؤون ولا يكتبون وأكثر من 1 مليار نسمة لا يجدون ماء شرب كاف[25]، كما أن 225 ثريا في العالم يمتلكون ألف مليار دولار، وتكاد التحولات الكبرى الحاصلة في السوق الأمريكية تختصر التوجه التدريجي لمصادر الثروة العالمية من النفط والعقارات إلى مصادر ذات علاقة بقطاعات الاتصالات والبرمجيات والكومبيوتر، والتقرير البريطاني السابق الذكر والذي كان تعليقا على تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية جاء فيه أن 48 شخصا أمريكيا تزيد ثروتهم عن ثروة الصين التي يصل عدد سكانها إلى 1.3 مليار نسمة، ويبلغ الناتج الإجمالي فيها حوالي 700 مليار دولار سنويا، والدخل المتوسط لـ 20 دولة غنية من الدول الأكثر غنى هو أكبر بـ 37 مرة من دخل 20 دولة من الدول الأكثر فقرا.

2.3 مقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد.

لقدكشف التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2015 للمنتدى الاقتصادي العالمي عن فشل اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية على مستوى العالم في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأشارت البيانات الناتجة من مؤشر جاهزية الشبكات المتضمن في التقرير والذي يقيس قدرة 143 اقتصادا على الاستفادة من تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحقيق النمو والحياة الكريمة للشعوب، إلى أن الفجوة بين أداء الاقتصاديات الأفضل والأسوأ آخذة في الاتساع، وشهدت أفضل 10% من الدول مستوى تحسن بلغ ضعف ما حققته خلال سنة 2012، وذلك مقارنة بأدنى 10% من الدول في سلم التصنيف، وقد أشار التقرير إلى أن سنغافورة تتصدر التصنيف العالمي للدول من حيث جاهزية الشبكات، وينضم إليها كل من الولايات المتحدة واليابان من خارج القارة الأوروبية ضمن أفضل 10 مراكز في هذا التصنيف، وهذه المعطيات تشير إلى حجم التحدي الكبير الذي يواجهه البلدان المغاربية في مجال تحسين البنية التحتية للاتصالات والاندماج في الاقتصاد الجديد، ومنه اللحاق بركب البلدان التي حققت تقدما في هذا المجال، مثل سنغافورة التي أزاحت سنة 2015 فنلندا من الصدارة التي حافظت عليها منذ سنة 2013.

إن تنمية البنية التحتية للمعلومات والاتصالات تعد الأرضية التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد الجديد، فهي بمثابة العامل الأهم في تحديد القدرة على الاندماج، حيث تشكل الهواتف، وعدد الحواسب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، ومدى استخدام الانترنت المؤشرات الأساسية لهذه البنية، ويؤخذ كذلك بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية وحجم الإنفاق على تقانة المعلومات، كما أن قدرة أي بلد على الاستفادة من معطيات الاقتصاد الجديد تعتمد على السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى

اقتصاد تعليمي، ومستوى الثقافة السائد في المجتمع، ويؤخذ بعين الاعتبار كذلك مستوى الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة ومستوى التدريب الذي قد نالته الموارد البشرية، وهل المجتمع يعاني من هجرة الأدمغة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة، كما يشكل البحث والتطوير أهم جوانب التطور التكنولوجي ولأجل تعظيم مرد ودية البحث والتطوير في الاقتصاد الرقمي تعمل الدول المتقدمة على تقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث بين الحكومة والقطاع الخاص، عكس ما نجده في البلدان المغاربية حيث تساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% فقط في حين تزيد هذه النسبة عن 50% في البلدان المتقدمة، لذلك نجد أن المشاركة في الاقتصاد الجديد تتطلب ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير والعمل على توفير البيئة التي تسمح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنمو، وذلك من خلال التركيز النقاط الرئيسية التالية:

- تطوير البنية التحتية للاتصالات (خدمات النطاق العريض والاتصالات السلكية واللاسلكية) ؛
- الشفافية في نشر المعلومات والاهتمام بالأدمغة وتشجيع الباحثين؛
- ردم الهوة المعرفية بين الرجال والنساء والقضاء على أمية الحرف والفكر؛
- التعاون بين القطاع العام والخاص لتنمية قطاع المعلومات والاتصالات وتطوير المهارات البشرية؛
- تشجيع الاستثمارات الاجنبية التي تدعم الاقتصاد الرقمي وبناء المجتمع المعلوماتي؛
- معاملة كافة النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة بتقنية المعلومات بنفس مزايا الصناعات التقليدية الأخرى؛
- إنشاء الهيئات التنظيمية والتشريعية التي تشرف على الأنشطة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات؛
- تحسين البني الأساسية للاتصالات والعمل على تطويرها، والرفع من مستوى خدماتها وتنويعها؛
- تطوير المناهج الدراسية والتركيز على الجانب التقني، لمواكبة التطورات مع الاهتمام بإعادة التأهيل؛
- التوعية بأهمية هذه التكنولوجيا التي انعكس نشاطها على عدة دول؛
- دعم ومساندة الإدارات والجهات الحكومية التي تسعى للتحول إلى الحكومة الإلكترونية.

إن سعي البلدان المغاربية للاندماج في الاقتصاد الجديد يتطلب منها العمل على توفير بيئة ملائمة يتم من خلالها نشر المعلومات والمعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع المجالات، هذه البيئة تحتل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة، فالدخول في هذا الاقتصاد يقتضي توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي ورفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، والعناصر التالية تعكس قائمة الركائز الأساسية لكثير من الاستراتيجيات الرقمية الوطنية والتي تشمل ما يلي[26]:

- الترويج لقطاع تكنولوجيا المعلومات وتدويلها؛
- خدمات الحكومة الإلكترونية بما في ذلك تعزيز الوصول إلى المعلومات العامة والبيانات؛
- الثقة (الهويات الرقمية، والخصوصية والأمن) ؛
- تشجيع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتركيز على القطاعات الرئيسية مثل الصحية، النقل والتعليم؛
- نشر الثقافة الإلكترونية مع التركيز على محاربة الفقر المعلوماتي؛
- تطوير المهارات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- معالجة التحديات العالمية مثل حوكمة الإنترنت وتغير المناخ والتعاون الإنمائي.

بمنظور عام ينبغي على الدول المغاربية صياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا تحدد فيها أهدافا واضحة، وأولويات مدروسة، والأهم من ذلك وضع إستراتيجية وآليات لتنفيذ هذه السياسة، مع تأمين آليات التنسيق بين العناصر الضرورية التي تشمل التكوين وتدريب

الأطر العلمية والتكنولوجية والبحث والتطوير، لأن الاندماج في الاقتصاد الجديد هو ضرورة حتمية تمليها ظروف البيئة الدولية الراهنة، التي تفرض توفير سبل ومقومات الاندماج، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على قبول التغيير، لأن كفاءة الأفراد والمؤسسات لا تكون بمعزل عن خصائص ومقومات الجهاز الحكومي الذي بطبيعة خصائص بيئته العامة يمكن أن يؤثر بقوة على الكفاءة والفعالية في الأداء.

الخلاصة والتوصيات.

هده الورقة البحثية هي محاولة للوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المغاربية وتحديات اندماجها في الاقتصاد الجديد، فالتقدم التقني والتكنولوجي فرض إيديولوجية جديدة وهي البقاء للأقوى من خلال الأداء الاقتصادي الجيد، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعبت دورا هاما في توليد الثروة وتحسين الأداء والرفع من الانتاجية، ومن أجل تعظيم فرص النفاذ إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سعت البلدان المغاربية إلى وضع سياسات واستراتيجيات واضحة لتأمين أليات الانتقال والدخول في الاقتصاد الجديد، ورغم ذلك تبقى مشكلة الفجوة الرقمية التي تعاني منها البلدان المغاربية قائمة والتي يرجعها البعض إلى عدة عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية، إن دراسة تحديات اندماج البلدان المغاربية في الاقتصاد الجديد تقود إلى الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إدراجها كما يلي:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت نقلة نوعية في المناخ الاقتصادي العالمي وساهمت في زيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة؛
- حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تعطي أفضلية اجتماعية واقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها؛
- ما تحتاجه البلدان المغاربية هو الوعي الكافي للتحديات التي تعترضها في ميدان المعرفة العلمية والتكنولوجية؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فتحت مجالا واسعا أمام استحداث أساليب وطرق عمل جديدة في ممارسة الأنشطة والوظائف؛
- رغم الجهود التي تبدلها البلدان المغاربية لتحسين بنيتها التحتية إلا أنها تبقى تعاني من مشكلة الفجوة الرقمية نتيجة لعدة عوامل؛
- الفجوة الرقمية تعتبر كعائق أمام اندماج اقتصاديات البلدان المغاربية في الاقتصاد الجديد.

بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها فان هده الورقة البحثية تحثا على تقديم مجموعة من التوصيات والتي تتمثل أساساً في النقاط التالية:

- ضرورة تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، والعمل على توفير أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد؛
- لابد لحكومات البلدان المغاربية أن تضع الإجراءات والقواعد الميسرة والمحفزة للأفراد والمؤسسات لممارسة الأنشطة؛
- ضرورة استغلال مرونة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواكبة الاقتصاد الجديد وتحسين البيئة العامة؛
- العمل على تقديم الدعم والمساندة للأنشطة التي لها علاقة بتقنية المعلومات؛
- ضرورة اعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ قيم المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وروح المبادرة التي تصل إلى إعطاء أهمية كبرى للاستثمار في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين فرص النفاذ إليها؛
- ينبغي على البلدان المغاربية أن تعمل على تخفيف الفقر والحرمان وتأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية كسبيل سوسيو اقتصادي لربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ضرورة إيجاد النصوص والتشريعات القانونية التي تتلاءم مع أنشطة الاقتصادي الجديد؛
- وضع خطة متكاملة لصياغة الأهداف وتحديد الاختيارات المستقبلية التي يكون محورها تفعيل الاندماج في الاقتصاد الجديد.

- الإحالات والمراجع :

[1]. CELINA, M O. EWA, Z. (2011), "**The use of ICT for economic development in the Silesian region in Poland**", Interdisciplinary journal of information knowledge and management, *VOL.* 6, P. 200.

[2] . WILLIAM, J .And others. (2007), **The role of the ICT in expanding economic opportunity**, economic opportunity series, World resources institute, Harvard, P. 7.

[3]. MATTHEW, C. (2006), **E- development and the new economy**, world institute for development economics researsh (WIDER) Helsinki, , P. 6.

[4]. PASCAL, P. (2006), "**L'effet moteur des grandes services réseaux**", Revue économie internationale, NO. 2.763, Mai, P. 16.

[5]. FRANçOIS, J. (2001), **L'intelligence économique**, (Ed.), d'organisation, Paris, P. 194.

[6].PIERRE,J. (2001), **"Le poids économique des nouvelles technologies"**, Revue sciences humaines, NO. 32, P. 28.

[7]. حسن مظفر الرزو، (2007)، **الفضاء المعلوماتي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص .430

[8]. MATTHEU, C., Op. Cit., P. 6.

[9]. ALAIN, R. Et autres. (2003), **Le retour de la nouvelle économie**, économica, Paris, P. 9.

[10]. **مجلة الاقتصاد والأعمال**،(2001)، تقرير ميريل لينش عن الثورات العالمية ومصادرها، ، عدد خاص، فبراير، ص. 13.

[11]. BOUCHET, M H. (2005), **Globalisation, Introduction a l'économie du nouveau monde**, Pearson Education, Paris, P. 68.

[12].THOMAS, L. ALBERIC, T. (2001), **Nouvelle économie net organisations**, (Ed.), management société, Paris., P. 25.

[13].التقرير الإستراتيجي العربي،(2004)، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، *مؤسسة الأهرام*.

[14].الوكالة الوطنية لتقنيين المواصلات،(2014)، المملكة المغربية.

[15].محمد الشيخ علي،(2014)، مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، ***مجلة جامعة دمشق***، عدد 2، ص. 364.

[16]. MALSI. S. (2006), "Djaweb lancera plusieurs services en 2006", **Journal le Mobile** n° 53, P. 03.

[17]. RACHID. J. (2014), Les T I: etudes § analyses, **Institut de prospective économique du monde méditerranéen**, P. 37.

[18].الوكالة الوطنية لتقنيين المواصلات، مرجع سابق.

[19]. يشير الدكتور محمد بن عبد العزيز العقيلي، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية إلى أن مدى انتشار استخدام الانترنت في الدول يرتبط بعدة عوامل من ضمنها:1- تكلفة الخدمة وأجهزة الاتصال 2- الناتج القومي (للفرد) 3-مدى تطور البنية التحتية للاتصالات 4- مستوى وعي و تعليم الأفراد 5-توفر المحتوى و الخدمات الإلكترونية (بلغة الدولة).

[20]. في دراسة أعدت لصالح المنتدى الاقتصادي الدولي حول تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي، ثم تصنيف الدول العربية إلى مجموعات ثلاث، مجموعة التطور السريع وتشمل: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ومجموعة الدول الصاعدة وتشمل: مصر، الأردن، ولبنان، والسعودية، ومجموعة الدول السائرة في طريق النمو وتضم المغرب وعمان وسوريا.

[21]. **Centre de recherche sur l'information scientifique et technique**. (2015), "Reinforcement of ICT regulation and ICTs for tackling societal challenges links in Europe and mediterranean countries ", *Alger*, P. 77

[22].الاتحاد الدولي للاتصالات،(2015)، تقرير قياس مجتمع المعلومات، ص 13.

[23]. ERIC. A. H. (2005) "l'importance de la qualité de l'enseignement ", ***Revue finances et développement***, Juin, P. 15.

[24]. البنك الدولي، **"العوائد الرقمية"**،(2016)، تقرير عن التنمية في العالم، ص.07

[25]. صباح ياسين،(2006)، **الإعلام النسق الإقليمي وهيمنة القوة** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[26]. OCDE. (2015), **Digital economy Outlook**, Paris, P. 22.